جلال محمد الفرجاوي
كلية الآداب - جامعة القاهرة
قسم التاريخ

السيد الباز العرينى

الاقطاع الحربى بمصر
زمن سلاطين المماليك

١٩٥٦

مطبعة نهضة مصر بالفجالة
القاهرة

الإقطاع الحربى بمصر

زمن سلاطين المماليك

من الطبيعى أن يهتم سلاطين المماليك بالمحافظة على دولتهم التى أقاموها بمصر والشام بفضل قوتهم الحربية . وعلى الرغم مما تعرضت له دولتهم من أخطار مصدرها دسائس البيت الأيوبى بالشام والأمارات الصليبية وإغارات المغول فضلا عن المنازعات المستمرة بين زعماء المماليك على الوصول إلى دست الحكم بمصر ، لم يستطع المماليك المحافظة على ملكهم إلا بفضل ما وضعوه من نظم حربية كفلت لهم جيشاً قوياً فتياً استطاعوا به أن يقضوا على البقية الباقية من الصليبيين ، وأن يمدوا أطراف مملكتهم فى آسيا وأفريقيا وأن يبسطوا سلطانهم على جريرتى رودس وقبرص . وأضحى النظام الحربى عندهم محور الارتكاز الذى قامت عليه سائر نظمهم الإدارية والاقتصادية والاجتماعية .

جرت العادة أن يطلق على جيش سلطنة المماليك بأكملها العساكر السلطانية أو العسكر السلطانى[١] . أما الجيش المرابط بمصر فصار يعرف بالعسكر المصرى أو العساكر المصرية[٢] ، بينما جرى إطلاق العساكر الشامية على الجيش المملوكى المرابط بفلسطين وسوريا[٣] .

اشتملت القوات المملوكية بمصر على ثلاثة أقسام كبيرة : فالقسم الأول يشمل ما يعرف بالمماليك السلطانيه ، وتنطوى على فئتين . مماليك السلطان الذى فى دست الحكم وهم المعروفون بالمشتروات أو الأجلاب والجلبان ، ثم المماليك الذين انتقلوا إلى السلطان القائم فى الحكم ، وممن كانوا من قبل فى خدمة السلاطين المتقدمين وهؤلاء يعرفون بالقرانيص أو القرانصة ، ومن كانوا فى خدمة الأمراء ثم انتقلوا إلى خدمه السلطان بعد مصادرة سادتهم ويطلق عليهم السيفية .

أما القسم الثانى من الجيش المملوكى فيضم مماليك الأمراء أو أجنادهم .

وتألف القسم الثالث من أجناد الحلقة وهم من الأحرار أى ليسوا مماليك ، ودخل فى الحلقة كذلك طائفة من أولاد الأمراء وأولاد المماليك وهم المعروفون باسم أولاد الناس[٤].

والمماليك السلطانية هم العمود الفقرى للجيش المملوكى بفضل مايمتازون به على سائر فئات الجند من نزول معظمهم بالطباق وتلقيهم بها التعليم الدينى والحربى وقربهم من السلطان ، ووفرة ما بأيديهم من الإقطاعات ومنهم يتعين الأمراء على اختلاف مراتبهم[٥]. والواقع أن تاريخ الدولة المملوكية هو تاريخ المماليك السلطانية ، فلا تضارعهم فئة عسكرية أخرى فى النفوذ الحربى أو السلطان السياسى . ولم يقل عدد المماليك السلطانية زمن الدولة المملوكية البحرية عن عشرة آلاف جندى ، ولم يزيدوا على هذا العدد فى زمن الجراكسة ، بل نقص عددهم أحياناً[٦] .

ومماليك السلطان الذى فى دست الحكم وهم المعروفون بالمشتروات أو الأجلاب يشتريهم السلطان أثناء حكمه ويتولى تربيتهم فى الطباق ثم يعتقهم فيصبحون جند السلطان وعدته التى يعتمد عليها فى حكمه . ونظام الرق عند المماليك غرس فى المملوك الشعور بالولاء العميق لسيده وأستاذه من جهة ولرفاقه فى الرق والعتق من جهة أخرى ، وهذا الولاء المزدوج من أهم دعائم النظام الحربى الاجتماعى عند المماليك . إذ غدت الصلة وثيقة بين السلطان ومماليكه ، فهم أقوياء طالما كان السلطان فى الحكم ، وهو قوى بهم طالما كانوا مخلصين وموالين له . يضاف إلى ذلك أن السلطان عمل على تدعيم قوته بتعيين خشداشيته ، اى رفاقه، فى المناصب الكبرى . فالسلطان برسباى صار يردد قوله : « لا ينفذ أوامرى إلا مماليكى ، ولا يطيع أوامرى إلا مماليكى[٧] » ، فإذا خدعه مماليكه ، تحرج مركزه وأضحت سلطنته تحت رحمتهم[٨] .

فإذا جاء سلطان جديد إلى الحكم عمل على رفع شأن مماليكه . ومن المألوف أن تقترن تولية الحكم بحركة تطهير شاملة ، يذهب ضحيتها مماليك السلاطين

المتقدمين أى أولئك المماليك الذين ظلوا حتى هذه اللحظة مشتروات وأقوى الطوائف شأناً ونفوذاً فى الجيش . وهذا الإجراء كان معروفا منذ قيام دولة المماليك ، غير أنه اتسم بروح الاعتدال فى زمن المماليك البحرية بفضل ما اشتهر به سلاطينهم من رعاية مبدأ الاعتراف بالحق الشرعى فى الحكم . فالسلطان الجديد لم يعتبر مماليك أبيه ، وهو السلطان المتقدم ، غرباء عليه ، كما أن مماليك أبيه لم يعتبروه أجنبياً عنهم . غير أنه جرت القاعدة بأن يكثر السلطان الجديد من شراء المماليك وتأمير مماليكه وتعيينهم فى المناصب الرئيسية . وعمد السلطان الجديد إلى تدمير قوة السلاطين المتقدمين باعتبارهم فئة متحدة قوية ، فصار يخرجهم من الوظائف الرئيسية ، وقام بنقل طائفة منهم إلى خدمة الأمراء ، ولجأ فى كثير من الأحيان إلى سجن زعمائهم ونفى قادتهم [٩] .

ولعل أوضح دليل على مابلغه المماليك المشتروات من قوة وبأس وما انتهى إليه مماليك السلاطين المتقدمين من ضعف ما أورده ابن تغرى بردى من إشارة عن مماليك السلطان الظاهر حشقدم بأن « هؤلاء الظاهرية الصغار هم أكثر الطوائف عدداً وأقواهم شوكة وأعظمهم حرمة وأظلمهم وأغشمهم لعزهم بوجود أستاذهم [١٠] » .

وإذ توافر للدولة المملوكية موارد الثروة وقوة السلاطين ، والحرص على إنشاء جيش تقوم قوته على ما اشتهر به من المران والنظام وما سرى بين أفراده من روح الزمالة (الخشداشية) وما أثارته من نشاط بين الجند وتنافس بين طوائف المماليك المختلفة ازداد شأن الدولة وقوى نفوذها . فلما تداعى النظام الحربى المملوكى وانهار بناء الدولة المملوكية تحول الشعور بالزمالة والوحدة إلى أدوات للتدمير . فركن المماليك السلطانية من المشتروات إلى حياة البطالة وأهملوا التدريب الحربى وافتقروا إلى روح النظام ، حتى إن مائة من القرانيص استطاعوا أن يقهروا ألفاً من الجليات وأجبروهم على الفرار [١١] ،

وغدت القاهرة منذ منتصف القرن التاسع الهجرى مسرحا لما أثاره الأجلاب من الظلم والتهديد والرعب . وحفلت المصادر المملوكية بالقصص والروايات عن طرد كبار الموظفين من مناصبهم ولا سيما أولئك الذين يعملون بدواوين الجيش والاقطاع ، ولم يقف الأمر عند هـــذا الحد بل أشعلوا الحرائق فى البيوت ونهبوا الأسواق والدكاكين ، وانتهكوا الحرمات ولم يجرؤ أمير أو سلطان على ردعهم ، واستفحل خطرهم على السلاطين فمنعوا بعضهم من الطلوع إلى القلعة إلا بعد الاستجابة لمطالبهم ، وتدخلوا فى أمر تولية السلاطين وعزلهم . ومن أهم الأسباب التى دعت السلاطين الجراكسة إلى مبارحة العاصمة من حين إلى آخر ما حل بالقـــاهرة من الفوضى والاضطراب الناجمة عن أعمال الحليان [١٢].

أما أجناد الأمراء فجرت العادة أول الأمر بإدراج أجناد كل أمير فى ديوان الجيش ، ثم ما لبث أن تغير هذا النظام زمن القلقشندى ، وصار لكل أمير ديوان خاص وسجل يحوى أسماء أجناده ، ترسل منه صورة إلى ديوان الجيش . ولا يستطيع الأمير أن يدخل فى خدمته مماليك جددا إلا بسبب وفاة أو مقتل أحد أجناده أو طرده من الخدمة بعد موافقة نائب السلطنة . ويتقاضى مماليك الأمراء راتبهم ونفقاتهم من أساتذتهم . ويقضى منشور إقطاع الأمير بأن يكون للأمير الثلث ولأجناده الثلثان [١٣].

والخدمة عند الأمراء أقل مكانة بطبيعة الحال من الخدمة السلطانية ، كما أن مماليك الأمراء لا يضارعون المماليك السلطانية فى التعليم الحربى ، لأنهم لم ينزلوا بالطباق التى نشأ وتربى فيها مماليك السلطان . وإذا مات الأمير أو جرى عزله انتقل مماليكه إلى السلطان أو إلى أحـــد الأمراء [١٤] ، أو يضافون إلى الحلقة [١٥] .

على الرغم من أن المصادر المملوكية أشارت فى مواضع عديدة إلى عدد

مالدى الأمراء من الأجناد والمماليك ، فإن هذه الإشارات لم تتعلق إلا بالأمراء الكبار الذين اشتهروا بوفرة ما فى حوزتهم من مماليك . ويتضح من هذه الإشارات وفرة عدد أجناد الأمراء زمن المماليك البحرية ، إذ بلغ عدد أجناد بعض الأمراء الكبار نحو ٢٠٠ ، ٣٠٠ ، ٤٠٠ ، ٥٠٠ ، ٧٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٥٠٠ [١٦] ، وجاء فى بعض المصادر أنه كان عند بليغا الناصرى الخاصكى نحو ثلاثة آلاف مملوك منهم أربعة أمراء ألوف ، وأن مماليكه المعروفين باليلبغاوية تألف منهم معظم الجيش بمصر أوائل القرن التاسع الهجرى [١٧] وحين أصبح تغرى بردى والد المؤرخ لمعروف أبى المحاسن أتابكا للعسكر زمن الناصر فرج فى دولة الجراكسة لم يكن لديه سوى ٤٠٠ مملوك ، يجرى عليهم يومياً ألف رطل من اللحم [١٨] ولم يكن ذلك مألوفاً زمن الجراكسة . والأمير الوحيد الذى اجتمع عنده زمن الجراكسة ما يزيد على ألف مملوك هو أتابك العساكر يلباى [١٩] . ومن المعروف أن ازدياد عدد المماليك عند أمير من الأمراء لا سيما زمن الجراكسة يعزز مكانة الأمير ويجعله يتطلع إلى الوصول إلى السلطنة وهذا هو السر فى كثرة التشكيلات العسكرية المنسوبة للأمراء . مثل الجكمية واليلبغاوية [٢٠] .

على أن هؤلاء الأجناد لم يكونوا جميعاً من المماليك ، إنما تألفوا كذلك من فرسان أحرار من الوافدية ومن أجناد الحلقة الذين طلبوا الانتقال إلى خدمة الأمراء [٢١] .

والخلاصة أنه جرى فى تأليف أجناد الأمراء منذ قيام الدولة المملوكية ما حدث فى تكوين المماليك السلطانية . ففى العصر الأيوبى كان معظم جيش المملكة مكوناً من فرسان أحرار ، ثم اشترى سلاطين البيت الأيوبى طوائف من المماليك ، غير أنهم لم يكونوا معظم الجيش ، فالصالح نجم الدين أيوب هو أول سلطان أيوبى اشترى المماليك على نطاق واسع ، ومع ذلك لم يزد عدد المماليك الذين اشتراهم على ألف مملوك [٢٢] . وسيادة العنصر

المملوكى فى الدولة المملوكية عملية سادت أول الأمر فى بطء غير أنها ما لبثت أن سارت فى سرعة بفضل ما جرى من عمليات الروك بعـــد أن مضى على قيـام الدوله المملوكية نحو ستين سنة ، أما سبب بطء سيادة العنصر المملوكى بين أجناد الأمراء فيرجع جانب منه إلى عامل اقتصادى ، يتمثل فى أن شراء المملوك فى سن مبكرة وتربيته وتعليمه حتى يصبح جندياً ماهراً يتطلب من الأموال والنفقات ما لا يستطيع الأمراء أن يتحملوه . يضاف إلى ذلك أنه حدث فى بداية العصر المملوكى أن هرع الوافدية إلى أراضى الدولة المملوكية ، فتيسر لكل أمير أن يدخل فى خدمته من الجند الأحرار ما لا يقلون عن المماليك فى القدرة والكفاية الحربية فضلا عن أن هؤلاء لا يكلفونهم أموالا طائلة بالقياس إلى ما ينفق على المماليك . فلما اضمحلت الحلقة وتوقفت هجرات الوافدية لم يجـــد الأمراء بداً من اتخاذ أجنادهم من المماليك برغم ما تكبدوا فى ذلك من نفقات وأموال[٢٣]

والحلقة مصطلح لوحدة حربيـة ، جرى ذكرها بهذا المعنى لأول مرة سنة ٥٧١ هـ حين خرج توران شاه على رأس حملة إلى اليمن بنـاء على أمر أخيه صلاح الدين . وترددت الإشادة إلى الحلقة عند محاصرة الصليبيين عكا سنة ٥٨٧ هـ [٢٤]. على أن المصادر لم تبين تاريخ تأليف الحلقة ، على أن ما جاء بها يدل على أن الحلقة نخبة من الجند تحيط بالسلطان ويتألف منها حرسه الخاص[٢٥]

وطرأ على الحلقة تغييرات عـديدة منذ زمن صلاح الدين ، إذ كان للحلقة مكانتها ، ففى حصار عكا صحبت السلطان باعتبارها الحلقة الخاصة أو الحلقة السلطانية[٢٦] ، وفى أوائل عصر المماليك احتفظت الحلقة بقوتها ومكانتها ، فكان لها شأنها فى المواكب الرسمية واقترن ذكرها بالبحرية وهم الطائفة المختارة من الجيش المملوكى وقتذاك[٢٧] واتخذ أربعة آلاف من أجناد الحلقة مكانهم فى مقدمة الجيش المملوكى باعتبارهم من الجند الممتازين عند

محاربة المغول فى وقعة حمص سنة ٦٨٠ ، بينما لم يزدد عدد المماليك السلطانية على ثمانمائة مملوك ، ومواضعهم القلب من الجيش[٢٨] ، وتألفت الحلقة من بقايا البحرية الصالحية ، ومن المماليك السلطانية الذين لم يحظوا برضى السلطان[٢٩] ، ودخل فى الحلقة أمراء من المماليك ، وفى سنة ٦٧٨ حصل أحد الأمراء على إقطاع فى الحلقة[٣٠] . يضاف إلى ذلك وفرة عدد من دخل الحلقة من الوافدية من الترك والمغول[٣١] . ودخل فى نطاق الحلقة كذلك طائفة معينة يطلق عليها أولاد الناس ، وهم أبناء الأمراء والمماليك ، وهؤلاء ولدوا أحراراً ونشأوا فى دار الإسلام ، واتخذ معظمهم أسماء عربية ، وكثر عدد المشتغلين منهم بالعلوم الدينية الإسلامية . فإذا التحقوا بالجيش لم يدخلوا فى نطاق المماليك السلطانية بل أضحوا العنصر الممتاز فى الحلقة بالقياس إلى العناصر الأخرى التى تألفت منها . وجرى دخول أبناء الأمراء فى هذه الفئة من الجند بأنه إذا نشأ لأحد الأمراء ولد جعل له أبوه جامكية وجاريا من اللحم وعليقاً لفرسه حتى يتأهل لأن يكون له إقطاع بالحلقة . وربما ارتقى بعض أبناء الأمراء إلى إمرة عشرة ، ووصل بعضهم إلى إمرة أربعين[٣٢] ، ويشير المقريزى إلى أن السلطان قلاون حرص على ألا يدخل ابن أحد الأمراء الحلقة إلا بعد أن يبلغ سن الرشد وبعد أن يشترك فى الحروب والوقائع[٣٣] . وعمد السلطان حسن إلى تفضيل أولاد الناس على أمراء المماليك ، فصار معظم نواب القلاع فى البلاد الشامية من أولاد الناس لما اشتهروا به من الإخلاص للسلطان وما عرفوا به من الخبرة والتجربة[٣٤] . على أن هذه المعاملة كانت استثنائية ، فما لبث أن جرى على أولاد الناس من التدهور ما حدث لغيرهم من جند الحلقة ، فخضعوا لقيود شديدة من حيث تخفيض رواتبهم ، واضطرارهم إلى بيع الإقطاعات واختبارهم فى الرماية قبل المضى للاشتراك فى الحملات الحربية[٣٥] . ولم يختلف أولاد السلاطين عن أبناء الأمراء فى الوضع الاجتماعى من حيث ارتباطهم بالحلقة ، فيما عدا أن أبناء السلاطين كان يطلق عليهم الأسياد أو أولاد الملوك ، ويخاطب الواحد منهم بالسيد .

وجرت العادة بأن يلقى أبناء السلاطين المتقدمين من السلطان القائم فى الحكم سوء المعاملة والصرامة والقسوة بسبب أهميتهم ومكانتهم والخوف من استغلالهم، فاستمروا فى زمن بارسباى محبوسين بالقلعة ، غير أن السلطان بارسباى سمح لهم سنة ٨٢٥ بالنزول من القلعة والإقامه بالقاهرة ، فما لبثوا أن ركنوا إلى حياة العبث واللهو فذهب ما كان لهم من مجد سابق [٣٦]. فاتسعت الحلقة بمن دخل فيها من العناصر التى سبقت الإشارة إليها فضلا عن أرباب الحرف والعوام [٣٧].

أما نظام الحلقة فهو أن كل ألف من الأجناد تضاف إلى أمير من أمراء المئين فى الحروب ، وبذا يصبح الأمير مقدم ألف ، أى أنه صاحب مائة مملوك ومقدم ألف من هؤلاء الأجناد ، ويكون تحت قيادته جماعة من الأمراء يقلون عنه فى المرتبة . غير أن سلطة أمير مائة لا تكون إلا إذا خرج العسكر فتكون مواقفهم معه ، ويتولى ترتيبهم فى مواقفهم ، ولكل مائه من الألف من هذا التنظيم باش أو نقيب ، ويشرف مقدم الحلقة على أربعين من هؤلاء الأجناد [٣٨].

ومن عوامل ضعف الحلقة ما درج عليه السلاطين من العمل على الإكثار من شراء المماليك ، ويبدو ذلك من عمليات الروك التى حدثت زمن سلاطين المماليك . فالمعروف أن السلطان والمماليك السلطانية اختصوا قبل إجراء الروك الحسامى سنة ٦٩٧هـ بأربعة قراريط من أربعة وعشرين قيراطاً، واختص الأمراء بعشرة قراريط ، وصار للحلقة عشرة قراريط . فكأن الجانب الأكبر من الأراضى المصرية اقتسمه بالتساوى الأمراء والحلقة . بينما لم يحصل السلطان ومماليكه إلا على ٤ الاقطاعات . وفى الروك الحسامى اختص السلطان وحده بأربعة قراريط ، وجعل للمماليك السلطانية تسعة قراريط وصار للأمراء والحلقة معاً أحد عشر قيراطاً ، وفى الروك الناصرى صار للسلطان عشرة قراريط وتوزعت الأربعة عشر قيراطاً بين الأمراء والحلقة . ويتضح من هذه الأرقام ازدياد عدد المماليك السلطانية . ولم تحدث

هذه الزيادة إلا على حساب الأمراء والحلقة[٣٩]. وترتب على ذلك أن كثر الدخيل فى الأجناد ، واشترى السوقة والعامة وغيرهم من الإقطاعات وأصبح ذلك مألوفا حتى أنه أصبح معظم الحلقة زمن المقريزى من الصناع ، وهؤلاء وغيرهم من الذين انتهت إليهم الاقطاعات فى الحلقة هم المسئولون عما حدث من خراب مصر[٤٠]

ومن أهم أسباب انهيار الحلقة هو أن أجنادها ليسوا فى الغالب مماليك ، فلم يستطيعوا أن يبلغوا ما بلغه المماليك من الكفاية الحربية ، كما أن الحلقة لم تستطع أن تحتفظ بمكانتها زمناً طويلا فى دولة مملوكية فتحت أبواب الترقى أمام المعاتيق من المماليك . يضاف إلى ذلك أنهم تعرضوا تحت ضغط الأزمات الاقتصادية فى بعض الأحيان إلى أن يقع على عاتقهم عبء تخفيض الرواتب والنفقات ، فضلا عن أن هجرات الوافدية من الترك والتتار إلى مصر ـ وهم الذين يتألف منهم جانب كبير من الحلقة ـ قد ركدت ريحها منذ حكم السلطان محمد بن قلاون . على أن أجناد الحلقة ينقصهم الشعور بالوحدة والتماسك ، وهو ما اشتهر به المماليك السلطانية ، فلم نسمع عن مناهضتهم للسلطان إلا فى حالات نادرة ، ولم يحاولوا بوسيلة من الوسائل أن يبقوا على نفوذهم السياسى أو الحربى[٤١].

أما نظام الإنفاق على هذه الجيوش فخضع لكثير من التغيير والتطور ، إذ تأثرت دولة المماليك فى نظمها بما نقلته عن الزنكيين والأيوبيين من النظم السلجوقية الأصل فضلا عن النظم السابقة فى مصر أى نظم الفاطميين[٤٢].

ومن هذه النظم الاقطاع الحربى العام ، إذ المعروف أن نظام الملك وزير السلطان ملك شاه السلجوقى هو الذى جعل الاقطاع الحربى عاماً فى الدولة السلجوقية . وذلك حين رأى أن الدولة قد اختل نظامها وساءت حصيلة أموالها ، وأنه لا بد للجند من أموال وأرزاق منتظمة ، ففرق البلاد على الأجناد إقطاعا ، وجعل متحصلها لهم ، على أن يقدم صاحب الاقطاع

عدداً من الجند للخدمة فى جيش السلطان . وحرص نظام الملك على عدم تركيز الاقطاع فى جهة واحدة ، فجعل نصفه أحياناً على بلد فى آسيا الصغرى مثلا ونصفه على بلد فى أقصى خراسان[٤٣] ، ثم مالبث الإقطاعات أن أصبحت وراثية وذلك تشجيعاً لأصحابها على البقاء فى الجندية . ففى سنة ٥٥٨ أخذ السلطان نور الدين محمود فى تنظيم عسكره بعد انهزامهم من الافرنج عند حصن الأكراد ، فأقر أولاد الجندى المتوفى على إقطاع أبيهم ، فإن لم يكن له ولد جعله لبعض أهله . فعاد العسكر كأنه لم يفقد منه أحد[٤٤] ، وأصبح ذلك مبدأ . فإذا توفى أحد الأجناد وخلف ولداً ذكراً ، أقر السلطان إقطاعه عليه فإن كان الولد كبيراً تولى حقوق إقطاعه وواجباته بنفسه ، وإن كان صغيراً رتب معه السلطان رجلا وصياً يكل إليه أمره حتى يكبر . وصار الأجناد منذ استقرار هذا النظام يقولون : « هذه أملاكنا يرثها الولد عن الوالد فنحن نقاتل عليها » ، وكان ذلك من أعظم الأسباب لصبر الجند فى المشاهد والحروب بين يديه[٤٥] . واهتم نور الدين باثبات أسماء أجناد كل أمير فى ديوانه ، ومالدى الأمير وجنده من سلاح . وحرص أن يكون هذا وذاك فى أحسن حال من الاستعداد لاحتمال المسلمين التغير فى أى وقت ، وذلك لكثرة حروب نور الدين[٤٦]

ولمصر حالة خاصة ، إذ غدت منذ سنة ٥٦٧ (١١٧١) من أملاك نور الدين ، فدخلت فى نطاق العالم الإسلامى بالشرق ، فالجيش الذى أتم فتحها بقيادة صلاح الدين سيطر على كل موارد البلاد ، ونقل إليها الاقطاع السلجوقى والزنكى . ولم تختلف مصر عن سائر الجهات فيما ساد بها من أنواع الإقطاع إذ كان بها الإقطاعات الإدارية التى اختص بها الأمراء من الأسرة الحاكمة أو كبار القادة والموظفين ، كما ظهر بها الاقطاع الحربى الذى لا يختلف فى أصوله وقواعده ومظاهره عن الاقطاعات الآسيوية . إذ اقترن بما يؤديه الجند من خدمات ، واشتهر بسيطرة الحكومة المركزية على أرباب الاقطاعات ، وعدم توارث الإقطاعات ، وندرة ما يبذل من الاقطاعات مدى الحياة فضلا

عن عدم استقلال المقطع بإقطاعه . وتراوح عدد من يقدمه صاحب الاقطاع من الفرسان من ٥٠ إلى ٣٥٠ فارسا ، واهتمت الإدارة الأيوبية بتسجيل عدد فرسان المقطع ، وتحتم على المقطع أن يقدم لسيده عند مروره بإقطاعه بعض الهدايا[٤٧] .

على أن المقصود بالإقطاع هنا هو ما يتحصل من غلة نقداً وعيناً من أرض زراعية أو جهة من جهات الإيراد ، ويعرف هذا النوع عند فقهاء المسلمين بإقطاع الاستغلال ، فأجازوا إعطاءه لأهل الجيش مقابل ما هو مقرر لهم من أرزاق تصرف لهم عما يقومون به من خدمة حربية ، وجعل الفقهاء لذلك شروطاً ترتبط بما هو مقرر على الاقطاع من مال الخراج أو الجزية وتقدير الخراج سواء بالمقاسمة أو على المساحة ، فضلا عن مدة الاقطاع وحال المقطع أثناء بقاء الاقطاع فى يده من حيث السلامة والمرض والموت[٤٨] . ويرى بعض الفقهاء استبقاء نفقات ذرية المتوفى من أرباب الاقطاع من عطائه الأصلى فى ديوان الجيش ترغيباً للمقطع فى المقام بخدمة السلطان[٤٩] .

وجرى السلاطين الأوائل فى الدولة المملوكية الأولى على قاعدة توريث الإقطاعات لأبناء الأجناد تشجيعاً لهم على استخلاف آبائهم فى الجندية فضلا عن حاجة السلاطين إلى الإبقاء على جيش قوى لتوطيد سلطانهم فى البلاد ودرء خطر أعدائهم من الأيوبيين والصليبيين والتتار بالجهات الشامية . ومثال ذلك ما حدث سنة ٦٦٢ حين وقف أحد الجند للسلطان الظاهر بيبرس يتيم ذكر أنه وصيه وطلب له رزقا ، فقال السلطان لقاضى القضاة ابن بنت الأعز «إن الأجناد إذا مات أحدهم استولى خجداشه على موجوده ، ويصبح اليتيم من الأوشاقية ، فإذا مات اليتيم أخذ الوصى موجوده ، وإذا مات الوصى قبله ذهب مال اليتيم فى ماله» . ورأى السلطان ألا ينفرد أحد من الأوصياء بوصية ، بل يتولى القاضى تسوية هذه الحقوق ، فتصير أموال اليتامى مضبوطة بأمناء الحكم[٥٠] . ولم يقف تشجيع بيبرس عند ذلك ، بل أمر أن ما فتحه الله على يد السلطان من البلاد من أيدى الفرنج سنة ٦٦٣ :

قيسارية وعثليت وأرسوف ـ صار ملكا للأمراء المجاهدين . وجاء فى مكتوب التمليك « ويبقى للولد منهم وولد الولد ما يدوم إلى آخر الدهر ، ويبقى على الأمير ، ويعيش الأبناء فى نعمته كما عاش الآباء »[٥١].

والإقطاع المملوكى مصدر دخل سنوى للأمير أو الجندى بما يعادل رتبته الحربية . ويحصل الأمير أو الجندى على هذا الإقطاع من السلطان وديوان الجيش . ونظراً لأن الزراعة هى المصدر الأول للاقتصاد المصرى فمعظم الإقطاعات أراضى زراعية فى مناطق آهلة بالسكان يرد ذكرها فى منشور الإقطاع . ورغبة فى ضبط الإقطاعات وعدم استمرار أراضى معينة فى إقطاع معين ، وعدم الإبقاء على بعض الإقطاعات فى أيدى الوارثين لجأ سلاطين المماليك إلى ما يعرف بالروك لإعادة توزيع الأراضى بين السلطان وأرباب الاقطاع[٥٢] .

وأشهر عمليات الروك بالديار المصرية فى الدولة المملوكية ماجرى زمن السلطان حسام الدين لاجين سنة ٦٩٧ ، وزمن السلطان الناصر محمد بن قلاون سنة ٧١٥ .

ومن المعروف أن أرض مصر انقسمت أربعـــة وعشرين قيراطاً ، اختص السلطان المملوكى منها بأربعة قراريط لخاصته ولما يطلقه من الانعامات وللكلف والرواتب ، ومنها عشرة قراريط للأمراء والاطلاقات والزيادات واختص أجناد الحلقة بالعشرة قراريط الباقية[٥٣] . غير أن الأمراء اغتصبوا كثيراً من إقطاعات الأجناد وأضافوها إلى دواوينهم ، واضطر فريق من الأجناد الذين يقيمون فى المدن بعيداً عن إقطاعاتهم أن يعهدوا بحماية هذه الإقطاعات إلى أناس أقوياء يباشرونها لهم مقابل أجر يحصلون عليه من الفلاحين ويخصم من المقرر عليهم لصاحب الإقطاع[٥٤] . وعمد كبار الأمراء ولاسيما المقربون منهم إلى السلطان ، إلى الاستكثار من الإقطاعات . ومثال ذلك الأمير بيدرا الذى تولى نيابة السلطنة زمن خليل بن قلاون فأخذ إقطاع سلفه الأمير حسام الدين طرنطاى بعد اعتقاله وقتله ، فاجتمع له عدته ومشتروا ته وحمایاته بنواحى الأعمال فضلا عما استجده بيدرا

من أشياء كثيرة من نواح اشتراها لديوانه من مقطعيها ومن بلاد استولى عليها ، وانبسطت يد نوابه فى الأعمال فجمعوا له كثيراً من وجوه الأموال بحيث لم يبق إقليم إلا ومعظمه فى أيديهم ، والمقطعون لا يصل إليهم من إقطاعاتهم إلا ما يتصدقون به عليهم ، فأصابهم كثير من الضرر وتكررت شكواهم [٥٥] . يضاف إلى ذلك ما اتبعه السلاطين الأوائل من سياسة استمالة كبار الأمراء بمنحهم عدة إقطاعات أو زيادة مقاديرها . ومثال ذلك مافعله السلطان خليل بن قلاون مع المقربين إليه ، فزاد فى إقطاع الأمير سنجر الشجاعى نائب الشام وأذن له أن يطلق من الخزانة ما أراد من غير مشاورة [٥٦] . على أن انخفاض النيل الذى تكرر حدوثه كان له أكبر الأثر فى تعطيل الزراعة وهلاك كثير من السكان والدواب [٥٧] . وترتب على هذه العوامل أن نقص مايتحصل من الإقطاعات فصار أكثرها يبلغ عشرين ألف درهم بعد أن كان ينيف على ثلاثين ألف درهم [٥٨] . وهذا هو السبب المباشر للروك الحسامى ، إذ اجتمع رأى السلطان لاجين ونائبه الأمير منكوتمر سنة ٦٩٧ على روك النواحى والجهات وسائر المعاملات وجميع الإقطاعات وتجديد ترتيبها ، فرسم بجميع الدواوين والكتاب والمستوفيين برياسة مستوفى الدولة تاج الدين الطويل لتحرير المقترحات الروكية وتحقيق خراج الديار المصرية وتعيين مقادير نواحيها ومساحة ضواحيها وجملة متحصلاتها وعقد معاملاتها وربع أموالها وغلاتها [٥٩] . وطلب الأمير منكوتمر إلى مستوفى الدولة أن يجعل للأمراء والأجناد عشرة قراريط ، وأن يفرد القيراط الحادى عشر برسم من يتضرر من قلة عبرة خبزه ، وأن يعين تسعة قراريط لعسكر يقيمهم السلطان ، ويختص السلطان بما تبقى من القراريط . فشمل نصيب السلطان الأعمال الجيزية والأطفيحية والاسكندرية ودمياط وكفورها وبعض جهات بأعمال القوصية . أما منكوتمر فصار من جملة أقطاعه الضخم مرج بنى هميم وكفورها وسمهود وخرجة قوص ومدينه إدفو ، وما فى هذه النواحى من الدواليب ومعاصر القصب فضلا عما اجتمع له من المشتريات والمتاجر ،

وما كان له ببلاد الشام من الضياع والعقار[٦٠] . وردّ السلطان ما اغتصبه الأمراء من إقطاعات الأجناد وأخرجها من دواوينهم فبطلت بذلك الحمايات[٦١] . واقتسم الأجناد ما تبقى من البلاد ، ما عدا الجوالى والموارث الحشرية التى دخلت فى جملة الخاص السلطانى ، وما عـــدا الرزق الأحباسية[٦٢]

على أن الروك الحسامى لم يحقق الغاية التى يهدف إليها لما انطوى عليه من أخطاء أودت بحياة السلطان لاجين نفسه وبحياة نائبه منكوتمر . ومن هذه الأخطاء قلة أرزاق الأجناد فصار أكثر الاقطاعات لا يتحصل منه سوى عشرة آلاف درهم ، على حين أن السلطان ونائبه صارت لهما الأرض الطيبة[٦٣] . يضاف إلى ذلك عدم وفاء السلطان ومنكوتمر بما التزماه من إنشاء جيش قوى ، إنما اكتفيا باستمالة الأمراء الساخطين عليهما بالإنعام عليهم ببلاد من القراريط التسعه الباقية[٦٤] . وتولى منكوتمر توزيع المثالات كيفما شاء ، فكل من وقع له مثال لاسبيل إلى المراجعة فيه . وترتب على ذلك أن العدالة لم تأخذ مجراها ، فمن الجند من سعد ومنهم من شقى ، وانتقل بعضهم من بلاد عامرة إلى جهات غامرة ، ومن متحصلات وافرة إلى نواح خربة ، وفاز بعضهم بأكثر مما قصد[٦٥] . فشق ذلك على الجند ، وتجمعت طائفة من أهل القوة والشجاعة فيهم ، فتقدموا إلى منكوتمر ورموا مثالاتهم ، وأعلنوا عدم رضاهم عن هذه الإقطاعات ، وهددوا بالانقطاع عن خدمة السلطان والعمل عند الأمراء أو بالبقاء بطالين ، ويعتبر هـــذا الروك سبباً كبيرا فى ضعف الجيش وزوال الدولة المملوكية[٦٦] . على أن الروك الحسامى لم يكن فحسب سبباً فى ضعف أجناد الحلقة وازدياد نفوذ المماليك السلطانية ، بل نجم عنه مشكلة أخرى تتمثل فى العـــداء العنصرى بين الترك والبرجية والتسابق بين الفريقين فى الحصول على الإقطاعات فاضطر السلطان الناصر محمد بن قلاون إلى إجراء الروك من جديد سنة ٧١٥[٦٧] . قام بتقدير سجلات كل بلد ومعرفة متحصلها ومقدار ما تنتجه من محصول ومبلغ عبرتها

وما يتحصل منها للجندى من العين والغلة والدجاج والأوز والخراف والكشك والعدس والكعك وغير ذلك من الضيافة . فإذا تم تقدير ذلك ، قام المكلفون بإجراء الروك بتقدير كل ناحية ومعرفة مساحة الأراضى المزروعة منها ، وتفصيل ما فيها من الخاص السلطانى وبلاد الأمراء واقطاعات الأجناد والرزق[٦٨] . واستمر العمل نحو خمسة وسبعين يوما عاد بعدها الأمراء المكلفون بهذا العمل فسلموا ما لديهم من أوراق إلى ناظر الجيش الذى قام بمساعدة كاتب السروسائر مستوفى الدولة بتحرير أوراق تشتمل على بلاد الخاص السلطانى ، وعلى اقطاعات الأمراء ؛ وطلب إليهم السلطان أن يضيفوا إلى عبرة كل بلد ما هو مقرر على فلاحيها من ضيافة لأرباب الإقطاع فضلا عما بها من الجوالى . وتبين عند تحرير المثالات أن أجناداً كثيرين أخذوا إقطاعاتهم من جهات أخرى للدخل ، ومن الأمثلة على ذلك أنه بلغ ماتحصل من المكوس على ساحل الغلة أربعة آلاف درهم وستمائة ألف درهم . فجرى إقطاع هذا المقدار لأربعمائة جندى من أجناد الحلقة سوى الأمراء ، فتراوح إقطاع الجندى منهم من عشرة آلاف إلى ثلاثة آلاف درهم ، وبلغ إقطاع الأمير من أربعين ألف إلى عشرة آلاف درهم ، فضلا عما اقتناه المباشرون من هـــذه المكوس من الأموال العظيمة . وأخذ بعض الأجناد إقطاعاتهم مما يتحصل من السمسرة ورسوم الولايات والمقدمين والنواب والشرطية ، ومن أثمان الحوائص والبغال ، ومما يفرض على السجناء من غرامات ، ومما يدفعه ضامن الفراريج من خراج مقابل احتكارها ، ومما تقدمه الأقاليم برسم الهدايا للولاة والمقدمين وهو المعروف بمقرر الفرسان ، ومن الضرائب المقررة على الأقصاب والمعاصر ، وما يؤخذ من رسوم الأفراح (الخانات) ، وما يجبى من سائر المراكب برسم[٧٠] الحماية . ومن المكوس الأخرى التى أخذمتها الجند إقطاعاتهم ما يتحصل من البغايا والفواحش من الرسوم ، وما يجبى من كل عبد وجارية عنـــد نزولهم فى الخانات ومن متوفر الجراريف ، وما يدفعه المشاعلية مقابل تنظيف أسربة البيوت والحمامات والمسامط ، وما يجبى برسم العبى وثمن ركوة السواس.

فأبطل السلطان الناصر محمد بن قلاون جميع هذه المكوس[٧١] . وأفرد السلطان لخاصته الجيزية وأعمالها ، وأفرد الجهات التى بقيت من المكوس وأضافها إلى الوزير ، وجعل للحاشية بلادا ، ولجوامك المباشرين بلاداً ، ولأرباب الرواتب جهات . ودخل فى الاقطاعات بلاد اشتراها بعض الأمراء أو الأجناد لأنفسهم من بيت المال ثم حبسوها[٧٢] . وتقرر إضافة ما يستهديه المقطع من الفلاحين إلى إقطاعه ، وارتجع السلطان ما اشترته المماليك البرجية من أراضى الجيزة وغيرها ، وجرد الأميرين بيبرس الجاشنكير وسلار من إقطاعاتهما وأخذ ما بيدحواشيها وجعلها كلها إقطاعات . وبلغ مجموع ما اختص به السلطان عشرة قراريط ، وصارت إقطاعات الأمراء والأجناد أربعة عشر قيراطاً موزعة فى أنحاء البلاد مما يجلب للجندى التعب وكثرة التكاليف فى الجباية[٧٣] . ووزع السلطان المثالات على الأجناد ، ولم يقطع العاجز عن الحركة ، وجعل جهة مكس قطياً لضعفاء الأجناد ممن قطع خبزه وقرر لكل منهم ثلاثة آلاف درهم فى السنة . وانتهت تفرقة المثالات فى آخر المحرم سنة ٧١٦[٧٤] .

ووفقاً لهذا الروك صار تقسيم الجيوش بالديار المصرية على النحو الآتى :—

عدد أمراء المئين ومقدمى الألوف	٢٤ أميراً
عدد مماليكهم	٢٤٠٠
عدد أمراء الطبلخاناه	٢٠٠
مماليك أمراء الطبلخاناه	٨٠٠٠
الكشاف والولاة بالأقاليم	١٤
عدد مماليك الكشاف	٥٦٠
أمراء العشرات	٢٠٠
عدد مماليك أمراء العشرات	٢٠٠٠
ولاة الأقاليم	٧
عدد مماليك ولاة الأقاليم	٧٠

عدد مقدمى المماليك السلطانية	٤٠
عدد المماليك السلطانية	٢٠٠٠
عدد مقدمى أجناد الحلقة	١٨٠
عدد أجناد الحلقة	٨٩٣٢
عدد نقباء الحلقة	٢٤
عدد أجناد الحلقة والمماليك الحلطانية	١٠٩٣٢ [٧٥]

أما مقادير الأقطاع وفقاً للروك الناصرى فجرى تقديرها بالدنانير الجيشية . فبلغ إقطاع أمير مائة من ١٠٠ألف إلى ٨٥ ألف ديناراً جيشياً . أما الطبلخاناه فمن أربعين إلى ثلاثين ألف دينار ، وأعلا إقطاعات أمراء العشرات عشرة آلاف دينار وأقلها سبعة آلاف دينار . وأخذ المماليك السلطانية من ١٥٠٠ دينار إلى ٦٠٠ دينار فى السنة [٧٦] . على أن ما جرى من توزيع للأراضى فى الروك الناصرى استمر معمولا به حتى زمن ابن تغرى بردى [٧٧] .

واختلفت هذه الإقطاعات باختلاف عبرة الأمير أو الجندى المقطع عليها ، فبلغت بعض الأحيان عشرة بلاد ، وبلغت أحياناً بلداً واحداً ، وما دون ذلك يقطع للمماليك السلطانية ، ولذا كثر اجتماع إثنين أو أكثر من أولئك المماليك فى بلد واحد . ويأتى أجناد الحلقة فى الطبقة الثالثة من هذا التوزيع ، فتشترك الجماعة منهم فى البلد الواحد . ويدخل المقطعون من العربان بالبحيرة والشرقية من أرباب الأدراك وملتزمى خيل البريد فى طبقة أجناد الحلقة [٧٨] .

ويتضح من الروك الناصرى أن مجموع مماليك الأمراء على اختلاف فئاتهم بلغ ١٢٤٠٠ ، فكان أكثر من نصف الجيش المملوكى استقر فى مصر . يضاف إلى ذلك أن كل أمير من أمراء الألوف يقوم بخدمته مائة مملوك وأن كل أمير من أمراء الطبلخانه لديه ٤٠ مملوكا ، وكل أمير من أمراء العشرات عنده عشرة مماليك . والواقع أن هذا التحديد الدقيق لم يتفق مع

ماأورده ابن فضل الله العمرى من الحقائق ، علماً بأن كتابته ترجع إلى ما بعد الروك الناصرى بسنوات قليلة . ومن الملحوظ أن عدد المماليك الطانيسلة لم يزد على ١/٣ من مجموع الجيش ، بينما بلغت الحلقة بمجموع الجيش ، أى أنها مازالت تحتفظ بمكانتها ، قبلغ عددها نحو ٩ آلاف جندى . غير أن هذا العدد أخذ يتضاءل بسبب مالحق الحلقة من الخسائر فى الأرواح وماتعرضت له من الأحوال التى سبقت الإشارة إليها . فلم يزد عدد أجنادها فى منتصف القرن التاسع الهجرى على عشر ما كانت عليه منذ قرن من الزمان[٧٩] .

وديوان الجيش هو المسئول عن الإقطاعات ، إذ أن كاتب الجيش يتولى إثبات أرباب الإقطاعات من الأمراء والمماليك السلطانية وأجناد الحلقة وأمراء التركمان والعربان فى سجل يطلق عليه الجريدة الجيشية ، فيذكر اسم المقطع وابتداء إمرته أوجنديته مع الإشارة إلى ما يقابل هذا التاريخ من السنة الخراجية التى يجرى بمقتضاها ما يتحصل من الأقطاع ، ويشير إلى الطريقة التى انتقل بها الأقطاع إلى المقطع ، ويرمز قبالة كل إسم إلى عبرة الأقطاع . وجرت العادة عند إثبات أسماء التركمان أو البدو توضيح ما يؤديه كل منهم إلى الإصطبلات السلطانية والمناخات من الخيل والجمال ، وما يقدمه عربان مصر من المقرر عليهم من التقادم وإقامة خيل البريد فى المراكز ونقل الغلال[٨٠] .

ويحرر كاتب الجيش سجلاً آخر يختص بالإقطاع ، يبين فيه ما يشتمل عليه كل بلد أو قرية من الضياع والكفور والجزائر والجروف وجهات الخراج والجوالى وغير ذلك من المعالم والحدود ، ويذكر عبرة البلاد الجيشية وما استقر عليه حال متحصلها[٨١] . وفى جريدة ثالثة بدون كاتب الجيش أسماء أرباب الإقطاعات التى ليست أرضاً زراعية بل نقوداً ومكيلات حتى يقف على ما هو مقرر لكل منهم فى منشوره[٨٢] .

وحرص السلطان على أن يقف على عدد أجناد الأمراء، فأمر بتدوين أسمائهم وأوصافهم ومقادير أرزاقهم فى سجل خاص من واقع سجلات الأمراء، وتجرى مراجعة هذا السجل كل عام حتى يقف السلطان على ما حدث من التغيير والتبديل (٨٣).

وجرت العادة بتوزيع الإقطاعات عند ارتقاء السلطان دست السلطنة أو أثناء الفتن الداخلية رغبة من السلطان فى اجتذاب عدد كبير من الأمراء إلى جانبه، أو أثناء قيام أحد الأمراء بتدبير المملكة نيابة عن السلطان الذى لم يبلغ سن الرشد، أو عند انحلال الاقطاع بسبب وفاة صاحبه أو مصرعه (٨٤).

ومن الأوراق الرسمية المرتبطة بالإقطاع القصة والنزول. فالقصة هى طلب من جندى للحصول على إقطاع أو إعلان بخروجه عن إقطاع بيده، أو ملتمس بإعادته إلى إقطاع خرج عنه. أما النزول ويسمى كذلك الإشهاد فهو تنازل جندى عن إقطاع لجندى آخر، ويشمل كذلك المقايضة أو الاشتراك فى الإقطاع (٨٥).

وصار انتقال الإقطاعات بطريق القصة أو النزول أمراً مألوفاً منذ أواخر عصر السلطان الناصر محمد بن قلاون، وذلك لأن الروك الناصرى خيب رغبات المقطعين، فأخذ الكثيرون إقطاعات دون التى كانت بأيديهم، واستولى ديوان الجيش على ما زاد من الإقطاعات بسبب تحسن الرى والزراعة وأضافها إلى المماليك السلطانية (٨٦). يضاف إلى ذلك أن السلطان الناضر محمد بن قلاون أخرج جميع أخباز الجند المقطعة على الحكر وأنعم بها على بعض الأمراء لجعلوها أوقافا على ما يشيدون من جوامع (٨٧). وأغدق السلطان الناصر محمد بن قلاون الإنعامات على المقربين إليه من الأمراء والمماليك السلطانية والخدام فاجتمع لأحد الأمراء من الإقطاعات ما يكفى سبع أمراء من طبقة أمراء المئين (٨٨).

وجرى فى زمن السلطان شعبان بن محمد بن قلاون الذى تولى الحكم سنة ٧٤٧ من التغييرات فى الجيش المملوكى والنظم الإقطاعية ما عجل بسقوط دولة المماليك البحرية وقيام الجراكسة بأعباء الحكم . ومن العوامل التى أسهمت فى ذلك حداثة سن السلطان شعبان ووقوعه تحت تأثير شاد الدواوين غرلو . إذ انتهز غرلو فرصة سوء الأحوال الإقتصادية والوباء الذى حدث بمصر سنة ٧٤٩ وهلاك عدد كبير من الفلاحين وتعرض الإقطاعات للخراب فعمل على تنظيم ما يجرى بين الأمراء والأجناد من التصرف فى إقطاعاتهم بالبيع والتنازل والمقايضة . فمن أراد النزول عن إقطاعه حمل مالا إلى بيت المال بحسب ما يقرره عليه غرلو الذى أفرد لهذا الغرض ديواناً سماه ديوان البدل . فدخل فى أجناد الحلقة المتعممون من أرباب الوظائف الدينية والديوانية من الكتاب والمباشرين من الأقباط ، وكذلك أرباب الصنائع والحرف من المصريين ، فصار الخياطون والأساكفة يركبون الخيول ويلبسون الكلفتاه والقباء[٨٩] .

ومن الأدلة على ضعف الجش المملوكى زمن الجراكسة كثرة ما ارتفع من الشكاوى عن قلة عدد الجيش زمن السلطان برقوق . فبعد أن تشاور الأمراء فى هذا الأمر انتهوا إلى التقرير بأنه لا سبيل إلى علاج هذه المشكلة إلا بحل الأوقاف التى يرجع تاريخها إلى زمن السلطان الناصر محمد بن قلاون وتسليمها إلى الجيش . وجرى اتخاذ هذه التدابير لمواجهة ما تعرضت له دولة المماليك من خطر هجوم تيمورلنك[٩٠] . وتكرر هذا الأمر زمن فرج بن برقوق ، إذ طلب الأمراء حل الأوقاف والإنفاق من غلتها على الأجناد البطالين[٩١] .

يضاف إلى ذلك أن الأمراء ، منذ أن استولى برقوق على زمام السلطة بمصر ، أكثروا من شراء الإقطاعات لأنفسهم ولمماليكهم . وأخذوا يرتبون مماليكهم فى بيت السلطان بجامكيات ، فصار الواحد من مماليك الأمراء جندى حلقة ، ومملوكا سلطانياً ، وفى خدمة أمير من الأمراء فى وقت واحد . وغدا

يحصل على رزق ثلاثة أفراد ، وكثر متحصل فريق من الجند وقل متحصل آخرين . وقل عسكر مصر بسبب ذلك زمن السلطان المؤيد شيخ إلى الثلث تقريباً ، ويشير ابن تغرى بردى إلى عوامل أخرى أدت إلى قلة عدد الجيش المملوكى ، منها تحول إقطاعات كثيرة إلى أرزاق جيشية وإلى أملاك ، ومنها ما حل بالبلاد من الخراب نتيجة الظلم والاستبداد المستمر ، والإمعان فى فرض ضرائب إضافية والاشتداد فى تحصيلها ، فضلا عن إهمال الحكام والولاة مصالح الرعية (٩٢) .

وحاول السلطان المؤيّد شيخ معالجة هذه الأحوال بأن طلب إلى ذوى الإقطاعات الصغيرة أن يجتمعوا سوياً ، فجعل كل أربعة منهم مقام رجل واحد ، يختارون واحداً منهم يشترك فى حروب السلطان على أن يقوم الثلاثة الآخرون بالكلفة . وقرر السلطان شيخ فى سنة ٨٢٤ أن يفصل بين أجناد الحلقة وأجناد الأمراء ، وأعاد كلا من الصنفين إلى طائفته ، وزاد فى إقطاع من شكا إليه من جند الحلقة من قلة متحصل إقطاعه (٩٣) .

غير أن هذه السياسة لم تستمر طويلا ، إذ حرص السلاطين الذين جاءوا بعد شيخ على إرضاء الأجلاب من المماليك السلطانية بمنحهم إقطاعات لاجامكيات ورواتب وفقاً للقاعدة التى جرى عليها السلاطين الأوائل . فشرهت نفوس هؤلاء الأجلاب ، وكثر إلحاحهم على السلطان إينال سنة ٨٥٧ فى طلب إقطاعات الفقهاء والمتعممين ، وانتهز هؤلاء المماليك الإينالية كارثة الوباء الذى حدث سنة ٨٦٤ فأصروا على أن يختصهم السلطان دون غيرهم من الأجناد بالإقطاعات التى مات عنها أصحابها ، فلم يرد لهم السلطان طلبا ، وترتب على هذا التساهل أن أخذ الكتابية الأقاطيع قبل أن يأخذوا العتاقة والخيل (٩٤) . وسار السلاطين بعد إينال على ذلك المنوال مكرهين خوفاً من ثورات الجلبان (٩٥) .

وفى العصر المملوكى الثانى توافرت الأملاك بسبب ما أجازته الشريعة لولى الأمر من حق التصرف بالبيع والإقطاع فى الأراضى التى لا مالك لها

أو التى يموت عنها صاحبها دون أن يكون له وريث[٩٦] . كما أن لصاحب الإقطاع الذى يتخلى عنه لبيت المال بمحض إختياره الحق فى أن يشتريه على أنه ملك[٩٧] . وتحول كثير من الإقطاعات السلطانية إلى أوقاف يمنحها السلاطين لأغراض دينية واجتماعية مثل حماية السواحل من غارات الافرنج أو افتداء أسرى المسلمين ، أو الإنفاق منها على الأضرحة والمساجد والخوانق والمدارس والمارستانات[٩٨]. يضاف إلى ذلك الرزق الجيشية وما خلفه بعض الأمراء لمماليكهم من الأملاك الموقوفة رعاية لهم من بعدهم[٩٩]. وترتب على هذه الإجراءات أن أخذت الإقطاعات الحربية تتناقص ، ولم يعد إقطاع الأمير سوى جزء من أملاكه التى تشمل الدور المختلفة والحمامات والخانات والحوانيت والأفران والأهراء والبساتين والطواحين والاسطبلات والضيعات والآراضى المحكرة والربط والأسبلة والخوانق والجهات الموقوفة عليها[١٠٠].

ويحصل صاحب الإقطاع على ما يتحصل من إقطاعه من خراج وهو ما يستأدى سنوياً من المقرر على الأراضى المرصدة للزراعة والنخل والبساتين والكروم وما يقدمه الفلاحـــون من خدم . يضاف إلى ذلك ما يقدمه الفلاحون للمقطعين من هدايا فى أوقات معينة فى السنة وهى المعروفة بالضيافة مثل الأغنام والدجاج والكشك والبيض التى تقرر إبطالها فى الروك الناصرى وإضافة أثمانها إلى عبرة الإقطاع[١٠١] . وقام الفلاحون بدفع ضريبة سنوية للإنفاق منها على عمارة جسور البلاد وتطهير الترع والقنوات وأدوا ما تقرر عليهم من ضريبة مقابل الحصول على التقاوى ، فضلا عما تقرر عليهم من رسوم وضرائب مقابل رعى مواشيهم فى المراعى ، ومقابل صيد الأسماك عند هبوط النيل . أما المقرر على البساتين والكروم والمقاثى فيستخرج على حكم الضريبة عند نضج كل صنف[١٠٢]. على أن أرباب الحرف والصناعات المقيمين بالإقطاع تحتم عليهم أن يدفعوا أجور الحوانيت والحمامات والأفران والطواحين التى يستغلونها . وتقرر إضافة ضريبة الرءوس المعروفة بالجوالى إلى عبرة الاقطاع عند إجراء الروك الناصرى[١٠٣].

وللحكومة المركزية الحق فى فرض ضرائب على الفلاحين الذين يعملون فى إقطاعات الأمراء ، وأثرت هذه الضرائب فيما يحصل عليه الأمراء من خراج ، وطالما أثار هذا الإجراء سخطهم وحنقهم[١٠٤] . وليس الإقطاع هو كل ما يحصل عليه الأمير أو الجندى من أرزاق ، بل يتقاضى كذلك أنواعاً مختلفة من النفقات والرواتب فى أوقات معينة . فمنها الجامكية وهى الراتب الشهرى الذى يصرف للمماليك السلطانية ، ومنها النفقة وتمنح فى أوقات غير منتظمة وعلى الأخص قبيل تسيير الحملات الحربية ، فتعطى للجندى والأمير لينفق منها على تجهيز نفسه ومماليكه وخيله . ومن النفقة كذلك مايوزعه السلطان على الأمراء والأجناد عند توليته السلطنة . وأعطى السلاطين النفقة فى غير هذا وذاك من الأوقات استجلاباً للقلوب ودرءاً للفتن[١٠٥] .

وحصل الأمراء والمماليك على الكسوة بالإضافة إلى الجوامك والنفقات ، وفى الغالب جرى توزيع الكسوة عليهم شهرياً ، غير أنه ربما أخذوها على دفعتين فى السنة للصيف والشتاء . وفى العصر المملوكى الثانى جرى التقليد على أن يصرف السلطان ثمن الكسوة للمماليك . ومن بين الكلف السلطانية توزيع الأضاحى على المماليك فى كل سنة ، وماتقدمه الخواصل السلطانية للأمراء والمماليك فى كل يوم من رواتب اللحم والتوابل والخبز والزيت والدقيق ، وللخواص من الأمراء بمصر الشمع والسكر والحلوى فى رمضان[١٠٦] .

ويوزع السلطان على أمرائه الخيول مرتين فى السنة ، وخاصة المقربين من الأمراء زيادات كثيرة فى ذلك بحيث يحصل بعضهم على مائة فرس فى السنة . وكل من مات له فرس من مماليكه دفع إليه عوضه ، وربما أنعم بالخيول على أكابر الأمراء المسنين عند الخروج إلى الصيد . وللأمراء فى كل سنة إطلاقات بالأعمال الجيزية لربيع خيولهم من القرط ، ويصرف العليق فى غير زمن الربيع[١٠٧] .

والمفروض أن الأمير أن الجندى ينال إقطاعه مقابل ما يؤديه من خدمة حربية ، فإذا لم يستطع القيام بها لكبر السن أو المرض ، استرد السلطان الاقطاع منه وأجرى عليه ما يكفيه فى حياته[١٠٨] . وللسلطان على صاحب الإقطاع حقوق منها التقادم وهى ما يقدمه الأمراء والأجناد للسلطان من الهدايا فى مناسبات معينة كزواج أحد أبنائه أو ختانه أوعند قدوم نائب الشام إلى الديار المصرية أو زيارة السلطان لنوابه أو مروره بإقطاعات الأمراء أثناء الصيد[١٠٩] ، وعلى الأمراء حضور الخدمة السلطانية بالقلعة فى الأوقات التى تقتضى حضورهم[١١٠] . ويضاف إلى ذلك تقديم الأمراء ما يطلبه السلطان منهم من الإسهام فى الخدمات العامة مثل المشاركة فى معالجة الأزمات الاقتصادية وحفر الترع وتقوية الجسور وإقامة السدود[١١١] .

ومهما حاول الأمراء اتخاذ التدابير الكفيلة بالمحافظة على أملاكهم فإنها لم تمنع عنهم مصادرة السلاطين لها ، ومن الأدلة على ذلك أنه برغم ما بلغه الأمير تنكز نائب الشام من مكانة عند السلطان الناصر محمد بن قلاون فإنه أمر بالقبض عليه وصادر جميع ممتلكاته . وكذلك صادر السلطان المؤيد شيخ جميع ما للأمير أرغون شاه التوروزى من أوقاف وأملاك بعد أن عزله عن نيابة دمشق وقبض عليه[١١٢] .

والخلاصة أن ما جرى من تطور فى الإقطاع الحربى أدى إلى إضعاف شأن الحلقة وأجناد الأمراء ، كما أثار النزاع والاضطراب بين الفئات المختلفة التى تتألف منها المماليك السلطانية لا سيما بين الأجلاب والقرانصة . وكان ذلك من عوامل هزيمة الجيش المملوكى فى معركة مرج دابق وما تلاها من الوقائع الحربية التى انتهت بسقوط مصر فى يد العثمانيين .

الحواشي والمراجع

(١) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة نشر Popper جـ ٦ ، ص ٧٠٣ ، جـ ٧ ص ٩١ ، ٩٧ . ابن الفرات : تاريخ الدول والملوك جـ ٩ ، ص ٢٠٧ .

(٢) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة (Popper) جـ ٧ ، ص ٦٧، ٦٨، ٩٢، ٩٥. ابن إياس : بدائع الزهور جـ ٣ص٢٤٣ ابن الفرات ، جـ ٧ ص٤١ ؛جـ ٨ ص٢٢٣ ؛جـ ٩ص ٦٤.

(٣) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة (Popper) جـ ٦ ، ص ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٨٨، ٦٩٥ ، ٧١٢ ، جـ ٧ ، ص ٩٢ ، ٩٧ ابن الفرات جـ ٧ ص ١١٧ السخاوى : الضوء اللامع جـ ٣ ص ٩ .

(٤) أنظر Ayalon. David : Studies on the Structure of the Mamluk Army. Bulletin of the School of Oriental and African Studies Vol X V 1953 P. 204.

العريني : نظام الفروسية فى مصر زمن سلاطين المماليك ص ٢١ ــ ٢٢ (رسالة دكتوراه محفوظة بكلية الآداب بجامعة القاهرة) .

(٥) القلقشندى : ضوء الصبح ص ٢٤٥ .

(٦) أنظر Ayalon : op. cit p. 220

(٧) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة Popper جـ ٦ ص ٦٤١، ٧٠٩ .

(٨) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة (Popper) جـ ٧ ص ٢٦٢ .

(٩) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة (Popper) جـ ٥ ص ٤٥٧ ، ٤٥٩ ، ابن الفرات : تاريخ الدول والملوك جـ ٩ ص ١٠٧، ١٠٨، ١١٥ . السخاوى : الضوء اللامع جـ ١٠ ص ٢٨٠ .

(١٠) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور (Popper) ص ٥٥١ .

(١١) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة (Popper) جـ ٦ ص ٦٤١ .

(١٢) ابن تغرى بردى : النجوم الزهرة (Popper) جـ ٧ ص ٢٢٥، ٥٥٠، ٧٣٥ ، ٧٣٦، ٧٤٤، ٨٥٧، ٨٦٩ .

ابن إياس : بدائع الزهور (استانبول) جـ ٣ص٧٩، ١٥٠، ١٩٠، ١٩٢، ١٩٦، ١٩٧جـ٤ ص ٣٦٣، ٣٨٥، ٤٦٣ .

(١٣) ابن تغرى بردى : حوادث الزهور (Popper) ص ٥٨٣ .

(١٤) Ayalon : op. cit II pp. 450 — 460

(١٥) ابن أبي الفضائل : النهج السديد ص ٥٣٥ .

Zettersteen : Beitrage zur Geschichte der Mamlukensultanen p. 122

(١٦) المقريزى : السلوك ج ١ ص ٦٨٧ ، ج ٢ ص ١٠٠ .
ابن تغرى بردى . النجوم الزاهرة ج ٥ ص ٣٥، ٢٠٠، ٢٠٨، ج٦ ص ١٤١، ٤٤٢ـ٤٤٣
ابن اياس : بدائع الزهور ج ١ ص ٢١٩، ٢٠٨ .
ابن الفرات : تاريخ الدول والملوك ج ٩ ص ٥٩ .
الظاهرى : زبدة كشف الممالك ص ١٣٢، ١٤٨ .
المقريزى . الخطط (بولاق) ج ٢ ص ١١٩ .
(١٣) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ج ٥ ص ٤٦٠ـ٤٦١ .
(١٨) ابن تغرى بردى . النجوم الزاهرة ج ٦ ص ١٤١ .
(١٩) ابن تغرى بردى . النجوم الزاهرة ج ٧ ص ٤٧٨ .
(٢٠) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ج ٧ ص ٢٧٢ . ابن الفرات : تاريخ الدول والملوك ج ٩ ص ٣٦ ، ابن تغرى بردى : حوادث الدهور ص ٣٨٩، ٣٩١، ٥٧٧ .
(٢١) العريني : نظام الفروسيه زمن السلاطين المماليك ص ٢٣٧ .
ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ج ٦ ص ٣٨٦ .
أنظر Ayalon : op. cit II p. 473
(٢٢) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة (ق) ج ٦ ص ٣٢٠، ٣٣٠، ٣٣١ .
المقريزى : السلوك لمعرفة دول الملوك ج ١ ص ٣٣٩.
(٢٣) Ayalon : op. cit II p. 474
(٢٤) ابن الأثير : الكامل ج ١١ ص ٣٤٩، ٣٦٩ ، ج ١٢ ص ٣٣ أبو شامة : كتاب الروضتين ج ٢ ص ١٧٩، ١٨٠ .
(٢٥) الاصفهانى : الفتح القسى ص ٢٥ .
(٢٦) المقريزى : السلوك لمعرفة دول الملوك ج ١ ص ١٢٢ .
(٢٧) ابن الفرات : تاريخ الدول والملوك ج ٧ ص ٧ .
(٢٨) المقريزى : السلوك لمعرفة دول الملوك ج ١ ص ٦٥٨ ، ٦٩٣ .
(٢٩) العريني نظام الفروسية فى مصر ص ٣٢ .
المقريزى : السلوك لمعرفة دول الملوك ج ١ ص ٨٠٠، ٨٠٢، ٨٠٥، ٨٠٦ .
ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة (ق) ج ٨ ص ٤٣، ٤٧، ٤٩ .
(٣٠) المقريزى : السلوك لمعرفة دول الملوك ج ١ ، ص ٦٧٣ .
(٣١) المقريزى : الخطط ـ طبعة النيل ـ ج ٣ ص ٣٥ . ابن الفرات : تاريخ الدول والملوك ج ٨ ص ١٧٩ .
وابن اصل : تاريخ الواصلين ص ٤٠٦ أ،ب (نسخة بالصورة الشمسية بدار الكتب المصرية)
ابن تغرى بردى . النجوم الزاهرة (ق) ج ٨ ص ٤٢ـ٤٣ .
(٣٢) القلقشندى : صبح الأعشى ج٤ ص ٥١ .
المقريزى : الخطط (بولاق) ج٢ ص ٢١٦ .
(٣٣) المقريزى : الخطط (بولاق) ج ٢ ص ٢١٦ .
ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة (ق) ج ٨ ص ٧٤ .

ابن اياس : بدائع الزهور ج ٢ ص ١٧٧ .

(٣٤) ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة ج ٥ ص ١٥٩ـ١٦٠ .

(٣٥) المقريزى : السلوك لمعرفه دول الملوك ج ٢ ص ٢٢٨ .

ابن اياس : بدائع الزهور ج ٢ ص ٢١ ، ١٣٧ .

ابن الفرات : تاريخ الدول والملوك ج ٩ ص ٧٩، ٢١٩، ٢٢٠، ٣٧٩ .

(٣٦) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ج ٦ ص ٦٨٣ ، ابن اياس ج ٢ ص ١٥ .

(٣٧) العينى : عقد الجمان مجلد ٥٨ ص١٩٣ .

القلقشندى : صبح الأعشى ج ٤ ص ١٦ .

(٣٨) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ج ٦ ص ٣٨٦ـ٣٨٧ .

الظاهرى : زبدة كشف الممالك ص ١٢٢ .

القلقشندى : صبح الأعشى ج ٤ ص ١٦ .

(٣٩) Ayalon : op. cit II pp. 452 - 453

(٤٠) المقريزى ـ الخطط (بولاق) ج ٢ ص ٢١٩ .

(٤١) Ayalon : op. cit II p. 456

(٤٢) القلقشندى : صبح الأعشى ج ٤ ص ٦ .

(٤٣) البنداري : تواريخ السلاجقة ص ٥٧ـ٥٨ . ابن الأثير : الكامل ج١١ ص ٢٢٤.

(٤٤) العينى : عقد الجمان ـ مخطوطة بدار الكتب المصرية ١٥٨٤ تاريخ مجلد ٤٠ ص٣٥٤

(٤٥) ابن واصل : تاريخ الواصلين ـ مخطوطة فوتوغرافية دار الكتب المصرية ص٥٥ أ.

أبو شامة : كتاب الروضتين ج ١ ، ص ٩ .

المقريزى : الخطط (بولاق) ج ١ ص ٩٥ .

القلقشندى : صبح الأعشى ج ٤ ص ٥٠ـ٥١ .

(٤٦) أبو شامة : كتاب الروضتين ج ١ ، ص ٨ .

(٤٧) Cahen, C. : Contribution à L'histoire de L'iqtà Annales 1953 pp. 45 46

(٤٨) الماوردى : الأحكام السلطانية ص ١٧٢ـ١٧٣ .

(٤٩) الماوردى : الأحكام السلطانية ص ١٨٢ .

(٥٠) المقريزى : الخطط ـ مطبعة النيل ـ ج ٣ ص ٣٣٤ ـ ٣٣٥ .

(٥١) المقريزى : السلوك لمعرفة دول الملوك ج ١ ، ص ٥٣١ .

(٥٢) أنظر Paliak : Feudalism pp. 23 - 25

(٥٣) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة (ق) ج ٨ص٩٢ .

المقريزى : السلوك لمعرفة دول الملوك ج ١ ، ص ٨٤٢ . الخطط (بولاق) ج ١ ص ١٤١.

(٥٤) أنظر Paliak : op. cit p. 25

(٥٥) بيرس الداوادار : زبدةالفكرة ـ نسخة فوتوغرافية بمكتبة جامعةالقاهرة ـص٢٨٠.

المقريزى : الخطط (بولاق) ج ١ ص ١٤١ ـ ١٤٢ .

(٥٦) المقريزى : السلوك لمعرفة دول الملوك جـ ١ ،ص٧٦٧–٧٦٨
(٥٧) المقريزى : إغاثة الأمة بكشف الغمة ص ٣٢، ٤٠، ٤١، ٤٢ .
(٥٨) المقريزى : السلوك لمعرفة دول الملوك جـ ١ ، ص٨٤٩.
(٥٩) بيبرس الداوادار : زبدة الفكرة ص ٣٤٠ .
القلقشندى : صبح الأعشى جـ ٣ ص ٤٥٨ .
(٦٠) المقريزى : السلوك لمعرفة دول الملوك جـ ١ ص٨٤١–٨٤٤ .
(٦١) المقريزى : الخطط (بولاق) جـ ١ ص ١٤١–١٤٢ .
(٦٢) المقريزى : السلوك لمعرفة دول الملوك جـ ١ ص ٨٤٤–٨٤٥
(٦٣) المقريزى : السلوك لمعرفة دول الملوك جـ ١ ص ٨٤٦ .
ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة (ق) جـ ٨ص٩٥ .
(٦٤) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة (ق) جـ ٨ ص ٩٢
(٦٥) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة (ق) جـ ٨ ص ٩١ .
بيبرس الداوادار : زبدة الفكرة ص ٣٤١ .
(٦٦) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة (ق) جـ ٨ ص ٩٥ .
المقريزى : السلوك لمعرفة دول الملوك جـ ١ ص ٨٤٦ .
(٦٧) المقريزى : السلوك لمعرفة دول الملوك جـ ٢ ص ١٤٦ .
(٦٨) القلقشندى : صبح الأعشى جـ ٣ ص ٤٥٨ .
(٦٩) المقريزى : السلوك لمعرفة دول الملوك جـ٢ص١٤٦ ، الخطط–بولاق– جـ١ ص١٤٢.
(٧٠) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة (ق) جـ ٩ص٤٦–٤٧ .
القلقشندى : صبح الأعشى جـ ١٣ ص ٣٣–٣٤ .
(٧١) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة (ق) جـ ٩ ص ٤٨ .
(٧٢) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة (ق) جـ ٩ ص ٥٥ .
العينى : عقد الجمان مجلد ٦١ ص ٥٤ .
(٧٣) المقريزى : الخطط بولاق جـ ١ ص ١٤٢ ، ١٤٥ .
(٧٤) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة جـ ٩ ص ٥٢ – ٥٣ .
المقريزى : السلوك لمعرفة دول الملوك جـ ٢ص١٥٦ الخطط . بولاق جـ١ ص ١٤٥–١٤٦ .
(٧٥) المقريزى – الخطط – النيل – جـ ٣ ص ٣٥٤ .
(٧٦) المقريزى : الخطط – النيل – جـ ٣ ص٣٥٥ .
(٧٧) Ayalon : op. cit II p. 453
(٧٨) القلقشندى : صبح الأعشى جـ ٣ ص ٤٥٧–٤٥٨ .
(٧٩) المقريزى : الخطط – بولاق – جـ ١ ص ٩٥ .
Ayalon : op. cit III pp. 70—71
(٨٠) النويرى : نهاية الأرب جـ ٨ ص ٢٠٠–٢٠١ .
(٨١) النويرى : نهاية الأرب جـ٨ص٢٠٢ .
(٨٢) النويرى : نهاية الأرب جـ ٨ ص ٢٠٣ .
(٨٣) النويرى : نهاية الأرب جـ٨ ص٢٠٧ .

(٨٤) ابن اياس : بدائع الزهور ج ١ ،ص ١٣٠، ١١٢، ٣٥٢. ج٢ ،ص ٣، ١٦، ٢٧، ٢٤١
ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ج ٦ ص ٩ ، ٤٦ ، ٥٤٢ .
أنظر كذلك Paliak : op. cit p. 28
(٨٥) القلقشندى : صبح الأعشى ج ١٣ص ، ١٥٣ـ١٥٤ .
أنظر Paliak : op. cit p. 30
(٨٦) المقريزى : السلوك لمعرفة دول الملوك ج ٢ ، ص ٢٢٨ ، ٢٣١
(٨٧) المقريزى : السلوك لمعرفة دول الملوك ج ٢ ص ٥١٨ .
(٨٨) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ج ٥ ص ٤ .
(٨٩) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ج ٥ ص ٧٣ .
المقريزى : الخطط ـ بولاق ـ ج ٢ ص ٣٢١ ـ ٣٢٢ .
ابن حجر العسقلاني : الدور الكامنة ج ٤ ص ٣٦١ .
أنظر Ayalon : op. cit II p. 454
(٩٠) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ج ٥ ص ٣١٢ ، ٣٨٤ ، ج ٦ ص ٤٧ .
Ayalon : op. cit I p. 225
(٩١) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ج ٦ ص ٤٧ .
(٩٢) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ج ٦ ص ٣٨٧ ،
Ayalon : op cit I p. 226
(٩٣) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ج ٦ ص ٣٨٦ـ٣٨٧ .
(٩٤) ابن تغرى بردى : منتخبات من حوادث الدهور ص ١٦٧، ٣٣٤ـ٣٣٦ .
(٩٥) ابن اياس : بدائع الزهور ج ١ ص ٢٧٧ .
(٩٦) الماوردى : الأحكام السلطانية ١٧١ـ١٧٢ .
(٩٧) أنظر Paliak : Feudalism p. 34
Demombyne : *La Syrie - Introduction pp. XLVI - XLVII*
(٩٨) أنظر Paliak : op. cit p, 37
(٩٩) ابن حجر : الدور الكامنة ج ١ ص ٢٨٥ .
ابن اياس : بدائع الزهور ج ١ ص ١١٦ .
(١٠٠) ابن تغرى بردى : المنهل الصافى ج ٢ ص ٢٢٨ب، ٣٦١ ب ، ج٣ ص٣٩٦ب .
(١٠١) العريني : نظام فى مصر زمن سلاطين المماليك ص ١٧٢ .
(١٠٢) النويرى : نهاية الأرب ج ٨ ص ٢٥٢، ٢٥٣ـ٢٥٤، ٢٦٢، ٢٧١ .
(١٠٣) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة (ق) ج ٩ ص ٤٣ .
(١٠٤)
Paliak : op. cit p. 73
(١٠٥) العريني : نظام الفروسية عصر زمن سلاطين المماليك ص ١٧٤ .
(١٠٦) القلقشندى : صبح الأعشى ج ٤ ص ٥٥ـ٥٦ .
(١٠٧) القلقشندى : صبح الأعشى ج ٤ ص ٥٤ .
(١٠٨) العريني نظام الفروسية ص ١٦٦ .

(١٠٩) العريني : نظام الفروسية ١٧٨ .
(١١٠) القلقشندى : صبح الأعشى ج ٤ ص ٤٤ — ٤٩ .
المقريزى : الخطط — طبعة النيل — ج ٣ ص ٣٤٩ .
(١١١) العريني: نظام الفروسية ١٧٨.
(١١٢) ابن تغرى بردى : المنهل الصافى ج ١ ص ٤٣٧ أ ، ١٨٧ ب